# The legal and organizational frames of the islamic banking in the UK

**Received:** 21/03/2025; **Accepted:** 17/09/2026

Salima BENZEKKA*

*University of skikda (Algeria),s.benzekka@univ-skikda.dz*

## الإطار القانوني والتنظيمي للصيرفة الإسلامية في المملكة المتحدة

**ملخص**

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم الأطر التنظيمية والقانونية المنظمة لعمل الصيرفة الإسلامية في المملكة المتحدة، مع إبراز أهم التحديات التي تواجهها، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى أنه وبالرغم من أن المملكة المتحدة قد اتخذت بعض الإجراءات التنظيمية لا سيما الجبائية منها في سبيل تقنين وتسهيل عمليات الصيرفة الإسلامية، إلا أن هذه الإجراءات تبقى غير كافية، فالمصرفية الإسلامية في المملكة المتحدة لا تزال تخضع لنفس الأطر التنظيمية التي تخضع لها الصيرفة التقليدية دون تمييز، وبالتالي فهي لا تراعي خصوصية الصيرفة الإسلامية المتميزة. لذلك توصي الدراسة بضرورة بذل مزيد من الجهود في سبيل تكوين بيئة قانونية مثلى لعمل الصيرفة الإسلامية في المملكة المتحدة.

**الكلمات المفتاحية:**
صيرفة إسلامية؛
أطر تنظيمية؛
إعفاءات ضريبية؛
المملكة المتحدة.

**Abstract**

This study sheds light on the organizational and legal frames that regulate the Islamic banking in the UK, and shows the main challenges. We used the analytical descriptive method. Findings show that despite the UK has taken some organizational measures, mainly tax collection, to facilitate and regulate the Islamic banking operations, the measures are still insufficient, as the Islamic banking there is still subject to the same organizational frames of the traditional banking, without consideration of its specificity. Therefore, the study recommends making more efforts to establish an optimal legal environment for the work of Islamic banking in the UK.

**Keywords:**
Islamic banking;
Organizational frames ;
Fiscal exemptions;
UK.

© Constantine 1 University, Algeria, 2026.

* Corresponding author, e-mail: s.benzekka@univ-skikda.dz
Doi:

## I - مقدمة

شهدت الصيرفة الإسلامية تطورا ملفتا للانتباه خاصة في الآونة الأخيرة انتشارا وتنظيما وأصولا، إذ تعد اليوم واحدة من أبرز الظواهر المالية التي حظيت باهتمام بالغ من قبل حكومات الدول، وقد تجلت أهميتها في نفاذيتها إلى أسواق أكثر من تسعين بلدا حول العالم.

حيث لم يعد اليوم العمل المصرفي الإسلامي يقتصر على الدول العربية والإسلامية فقط، بل استطاعت الصيرفة الإسلامية وفي وقت وجيز جدا أن تنتقل خارج أسوار هذه الدول لتمتد حتى للدول الغربية. وتعتبر المملكة المتحدة من أوائل الدول التي سارعت لاحتواء الصيرفة الإسلامية على أراضيها، إذ انفتحت على العمل المصرفي الإسلامي في بداية الثمانينات، كما كان تأسيس المصارف الإسلامية على مستواها سابقا لظهورها في الكثير من الدول العربية والإسلامية، فالمملكة المتحدة أسست أول مصرف إسلامي كامل في عام 2004، وتطمح اليوم بأن تكون عاصمة للتمويل الإسلامي في الغرب في السنوات المقبلة، حيث يقول رئيس الوزراء البريطاني السابق دافيد كامرون في هذا الصدد" لا أريد أن تكون لندن عاصمة للتمويل الإسلامي في العالم الغربي بل أود أن تقف إلى جانب دبي وكوالالمبور كواحدة من أكبر عواصم التمويل الإسلامي في العالم"، عن طريق اتخاذ الحكومة العديد من الخطوات والإجراءات التنظيمية الهامة لتعزيز هذه الصناعة على المستويين المحلي والدولي.

**طرح الإشكالية**: تتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

هل البيئة القانونية والتنظيمية ملائمة لممارسة عمليات الصيرفة الإسلامية في المملكة المتحدة؟

**أهمية الدراسة**: تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج أبرز القضايا في الاقتصاد الإسلامي ألا وهو تقنين الصيرفة الإسلامية بمختلف جوانبها (القانونية، الجبائية والشرعية)، باعتبار أن هذه الأطر هي الأساس التي تقوم عليها المصرفية الإسلامية في أي بلد، وبالتالي وجب علينا البحث في مختلف جوانبها باتخاذ دولة المملكة المتحدة كعينة للدراسة.

**أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الإطار المفاهيمي للصيرفة الإسلامية مع تسليط الضوء على مختلف الأطر القانونية والشرعية والجبائية المنظمة لعمل الصيرفة الإسلامية في المملكة المتحدة، وذلك من أجل معرفة مدى ملائمة البيئة القانونية لعمل الصيرفة الإسلامية في هذه الدولة، مع تحديد أبرز التحديات التي تواجهها.

**منهجية الدراسة:** للإجابة على إشكالية الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم الاعتماد عليه عند التطرق للجوانب النظرية للدراسة، وكذا في عرض وتحليل مختلف الأطر القانونية والشرعية والجبائية المنظمة لعمل الصيرفة الإسلامية في المملكة المتحدة.

## II .الإطار النظري للصيرفة الإسلامية

أصبحت الصيرفة الإسلامية تحتل مكانة هامة ضمن هيكل النظام المصرفي العالمي، وذلك بالنظر للآليات والمبادئ التي تقوم عليها والخصائص التي انفردت بها.

### 1- تعريف الصيرفة الإسلامية:

**لغويا:** جاء في معاجم الاقتصاد الإسلامي لفظة الصّرْف، ولم ترد لفظة الصّيرفة، ويقصد بالصّرْف في اللغة الرد والدفع، ونقول صرْف النقود أي ابدالها[1]. وعليه فالصّيرفة مشتقة من لفظة الصّرف ومعناها صرف العملات أي تغيير نقدا بنقد.

**اصطلاحا:** عرفت الصيرفة الإسلامية على أنها مؤسسات مصرفية لا تتعامل بالربا المحرمة شرعاً في الإسلام، كما تستند إلى مبادئ وأسس الشريعة الإسلامية عند القيام بمختلف عملياتها الاستثمارية والتمويلية والخدماتية لتلبية حاجات العملاء، وبالمفهوم الواسع لا تقتصر الصيرفة الإسلامية في تجنب المعاملات القائمة على الفائدة وكذا الممارسات والسلوكيات غير أخلاقية، وإنما تلعب دورا فعالاً في تحقيق أهداف وغايات الاقتصاد الإسلامي والمتمثلة في تحقيق التكافل الاجتماعي[2].

وتعرف أيضا على أنها" آلية لتطبيق العمل المصرفي على أسس تتلاءم مع مقاصد الشريعة الإسلامية، وبطريقة لا يتم التعامل فيها بنظام الفائدة أخذاً وعطاءاً"[3].

وعليه يمكن القول أن الصيرفة الإسلامية هي ممارسة العمليات المالية والمصرفية على أسس تتلاءم مع أحكام الشريعة الإسلامية، والقائمة أساسا على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة مع نبذ التعامل بالربا المحرمة شرعا.

**2. خصائص العمل المصرفي الإسلامي:** ينفرد العمل المصرفي الإسلامي بمجموعة من المميزات، يمكن حصرها في النقاط التالية:

- **عدم التعامل بالربا**: الخاصية الأولى التي تمتاز بها المصارف الإسلامية هي استبعاد الربا في جميع تعاملاتها، فاستبعاد التعامل بالربا يجنب المجتمعات من أضرارها ومخاطرها، كما تحافظ على رأس أموال الناس وتعمل على تنميته، وتحقق العدالة فيما بينهم، وتقضي على الاستغلال بجميع أشكاله واستبداله بأساليب أخرى مشروعة كالمشاركة في تمويل وإدارة المشاريع الاستثمارية مع تحمل الناتج سواءا كان ربحاً أو خسارة[4]؛
- **الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أعمالها المصرفية**: تلتزم المصارف الإسلامية بتمويل الأنشطة المباحة فقط وتتجنب الدخول في الأنشطة الأخرى المحرمة لما فيها من مخاطر تلحق بالمجتمع، مثل أنشطة صناعة الخمور وغيرها من الأنشطة غير الشرعية، فضلا عن عدم التعامل في أي نشاط ينطوي على ربا أو غش أو رشوة أو استغلال لحاجة وأموال الناس[5]؛
- **المشاركة في الربح والخسارة**: يتميز المصرف الإسلامي عن المصرف الربوي بإرساء مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بين صاحب رأس المال الذي يمثله المصرف وبين طالب التمويل الذي يمثله العميل، وهذا يمثل المشاركة التامة بين الطرفين، على عكس المصارف الربوية التي تضع ثقل الخسارة في حال حدوثها على عاتق طالب التمويل فقط، حيث أن هذه المصارف تحدد أرباحها مسبقا عند تقديم قرض التمويل دون أن تنظر إلى نتائج هذا التمويل هل حقق ربحا أم خسارة، وبالتالي فهذه المصارف الربوية تكون أرباحها مضمونة مسبقا[6]؛

- **تحقيق التكافل الاجتماعي**: يعتبر تحقيق الربح بالنسبة لمؤسسات الصناعة المالية الإسلامية حافزا وليس هدفا في حد ذاته، لأن الدافع الأساسي هو النهوض بالمجتمع ليجمع بين الأنشطة الاجتماعية؛ الاقتصادية والمالية في آن واحد، فالتمويل الإسلامي يهتم بتحقيق التنمية للمجتمعات[7].

إذن فالعمل المصرفي الإسلامي يتميز بالعديد من المميزات تتمثل أساسا في استبعاد التعامل بالربا في جميع عملياته؛ التركيز على تمويل الاستثمارات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والبعد كليا عن المشاريع المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية؛ الحرص التام على اقتسام الأرباح مع تحمل الخسارة إن وقعت وذلك بناءا على مبدأ الغنم بالغرم، كما أن الطبيعة المميزة للتمويل الإسلامي تجعله يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

**3- صيغ التمويل الإسلامي**: ويمكن تقسيمها إلى نوعين:

**1.3 صيغ التمويل القائمة على المشاركة في الربح والخسارة**: وتشمل ما يلي:

- **المشاركة**: هو الاتفاق بين طرفين (العميل والمصرف الإسلامي) يقوم على المشاركة في رأس المال والعمل لاستثمار مشروع معين، حيث يبرم العميل والبنك اتفاقية لدمج مواردهم المالية من أجل الاستثمار في مشروع تجاري وإدارته وفقا لما جاء في العقد[8]. على أن يتم اقتسام الأرباح وفق ما ورد في العقد، أما الخسارة فستوزع حسب مساهمة كل طرف في رأس المال.

- **المضاربة:** عقد مالي بين طرفين ( رب المال والمضارب، يقدم رب المال رأس ماله للمضارب) [9]، من أجل استثمار مشروع معين، على أن يتم اقتسام الربح الناتج حسب ما جاء في العقد، وفي حال حدوث الخسارة فيتحملها رب المال لوحده.

- **المزارعة:** عقد بين طرفين أو أكثر، يكون لدى أصحابها أرض ولا يستطيع زراعتها، حيث يقدم الآخر العمل والجهد والخبرة والقدرة في زراعتها، فصاحب الأرض يقدم أرضه والمزارع يساهم بعمله وخبرته في القيام بما تتطلبه عملية الإنتاج الزراعي من جهد ومتابعة مستمرة وإشراف، على أن يتم توزيع الناتج من عملية الزرع بين طرفي العقد[10].

- **المغارسة**: هي أن يدفع الرجل أرضه لمن يغرس فيها شجر، وفي نهاية العملية الإنتاجية يتم اقتسام الناتج بين الطرفين حسب ما تم الاتفاق عليه عند إبرام العقد[11].

- **المساقاة:** وتعني الاتفاق بين طرفين يقوم أحدهما بمهمة سقي الثروة النباتية للطرف الآخر، على أن يتم اقتسام الحاصل حسب الاتفاق بينهما، أي أن يتولى شخص مهمة السقي على أن يحصل على حصة محددة ومتفق عليها من ناتج الأشجار مسبقا وعند العقد [12] .

**2.3- صيغ التمويل القائمة على المديونية**: وتشمل ما يلي:

- **المرابحة**: هي اتفاق بيع سلعة مقابل زيادة ربح محدد مسبقا على السعر الأول[13]. إذن فالمراحة هو قيام المصرف الإسلامي بشراء سلعة معينة بناءا على طلب العميل، ليعيد بيعها لهذا الأخير بسعر آخر، يتضمن سعر الشراء يضاف إليه هامش إضافي يتم الاتفاق عليه بين الطرفين عند إبرام العقد، يسمى هامش الربح.

- **الاستصناع**: هو قيام المصرف الإسلامي باستصناع سلعة بناءا على طلب العميل الذي لا يستطيع صناعتها، كما يتعين عليه تحديد مواصفات السلعة وثمنها ووقت تسليمها عند إبرام العقد الاستصناع، ثم يقوم المصرف الإسلامي بإعادة ببيع هذه السلعة بثمن عاجل أو آجل أو بالتقسيط (حسب ما تم الاتفاق عليه) [14].
- **الإجارة**: هو قيام المصرف الإسلامي بشراء أصل معين أو معدات بناءاً على طلب العميل، أو أنّها تكون متوفرة لديه، ثم يقوم المصرف بتأجير هذا الأصل، مع الوعد أو عدم الوعد بالبيع (حسب طبيعة العقد) في نهاية مدة عقد الإجارة أو خلاله حسب الأحوال[15] .
- **السَلم**: يقصد بعقد السّلم اتفاق بين طرفين ( المصرف الإسلامي والطرف الآخر)، حيث يتولى المصرف بمهمة شراء سلعة معينة بسعر محدد، على أن يدفع الثمن نقداً عند إبرام العقد، أما السلعة فيؤجل استلامها إلى تاريخ مستقبلي محدد عند إبرام العقد[16] .
- **القرض الحسن**: وهو قيام المصرف الإسلامي بمنح مبلغ معين من المال لأحد عملائه بناءاً على طلب هذا الأخير، مع تعهده بأن يرد المبلغ في الوقت المحدد دون زيادة أو نقصان عن أصل المبلغ أي بدون فوائد ربوية ( حتى أن الرسم أو العمولة غير موجودة)[17].

## III . لمحة حول الصيرفة الإسلامية في المملكة المتحدة

رحبت المملكة المتحدة بالخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي منذ بدايتها في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات، ففي عام 1976 أنشأت المملكة المتحدة وحدتها الاقتصادية الإسلامية كأول مركز أبحاث في الاقتصاد الإسلامي على الإطلاق[18] ، وفي عام 1982 سمحت المملكة المتحدة لشركة دار المال (DMI) ومقرها جنيف بفتح مكتب في لندن لتعبئة أموال الاستثمار لشركة الاستثمار في لوكسمبورغ[19]، وفي نفس العام أيضا سمحت الحكومة البريطانية لمجموعة مصرف البركة العالمية بتأسيس بنك البركة في بريطانيا كشركة للاستثمار[20]، ولم تنطلق أعمالها حتى افتتحت فرعين في لندن عام 1988 و1989 وفرعا آخر في برمنغام في عام 1991، كان الهدف من إنشاء بنك البركة هو تمويل الإسكان حيث بدأت في تقديم قروض عقارية إسلامية طويلة الأجل[21] .

وفي 2004 تم تأسيس أول بنك إسلامي في بريطانيا تحت اسم البنك الإسلامي البريطاني (تم تغيير اسمه إلى بنك الريان)[22] ،إذ يعتبر هذا البنك أول بنك تجزئة متوافق تماما مع الشريعة الإسلامية في الغرب، الذي تم ترخيصة من قبل هيئة الخدمات المالية[23]، وفي عام 2015 تعززت مكانة المملكة المتحدة في الصناعة المصرفية الإسلامية العالمية بشكل أمثل بعد أن انضم بنك انجلترا لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، ليصبح بذلك ثاني بنك غربي ينظم لهذه الهيئة الدولية[24].

وحتى عام 2019 كان هناك أكثر من 20 بنكا يقدمون منتجات الصيرفة الإسلامية، من بين هذه البنوك 5 بنوك إسلامية مكتملة الأركان وهي كما يلي: بنك الريان، مصرف أبوظبي الإسلامي، مصرف قطر الإسلامي، بنك لندن والشرق الأوسط، بنك جيت هاوس[25]، لكن في عام 2020 أعلن بنك أبوظبي إغلاقه فرعه[26]، وفي عام 2022 تم إنشاء أول بنك إسلامي رقمي في المملكة المتحدة [27]. والآن تمتلك المملكة المتحدة أحد أكثر الأسواق المالية الإسلامية في العالم الغربي، وسرعان ما أصبحت وجهة رئيسية للمؤسسات الأجنبية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية[28].

## IV. تقنين الصيرفة الإسلامية في المملكة المتحدة

اتخذت السلطات التنظيمية في المملكة المتحدة على مدار عشرين عاما نهجا ايجابيا في التعامل مع التمويل الإسلامي، ففي عام 2001 أنشأ "اللورد إدوارد جورج" محافظ بنك إنجلترا آنذاك مجموعة عمل رفيعة المستوى تضم ممثلين عن الصناعة والحكومة والمجتمع الإسلامي وهيئة الخدمات المالية (الهيئة التنظيمية آنذاك)، وذلك لدراسة الحواجز والعراقيل التي تعترض التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة [29]، وكان أحد الحواجز الرئيسية التي تم تحديدها هو أن الرهن العقاري الإسلامي يفرض عليه ضريبة الدمغة المزدوجة، سواء على شراء العقار من قبل البنك أو على نقل الملكية من قبل البنك إلى العميل في نهاية الرهن العقاري، وقد رحب كل من بنك انجلترا وهيئة الخدمات المالية بالتشريعات الحكومية في عام 2003 لإزالة هذه العراقيل[30]. وقد كانت السلطات تسعى من وراء هذا لجعل لندن عاصمة التمويل الإسلامي في الغرب، ففي هذا الشأن يقول رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون في كلمته أمام منتدى الاقتصاد الإسلامي العالمي في لندن: "لا أريد فقط أن تصبح لندن عاصمة عظيمة للتمويل الإسلامي في العالم الغربي، بل أريد أن

تقف إلى جانب دبي وكوالالمبور كواحدة من العواصم العظيمة للتمويل الإسلامي في أي مكان في العالم"[31]. وعموما يمكن إبراز أهم الأطر الناظمة لعمل الصيرفة الإسلامية في المملكة المتحدة فيما يلي:

**1.3الإطار التنظيمي للصيرفة الإسلامية في المملكة المتحدة:**

من قبل كان بنك انجلترا وهيئة الخدمات المالية (FSA) وهما المنظمان المصرفيان، منفتحين على تطوير التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة[32]، أما الآن فقطاع التمويل الإسلامي يعمل بموجب قانون واحد ينطبق على جميع القطاعات وهو قانون الخدمات والأسواق المالية (FSMA) لعام 2000[33]، ومن ثم فإن الهيئة التنظيمية في المملكة المتحدة أكدت على وضع المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية على أساس مكافئ لمنتجات التمويل التقليدي الأخرى [34]. وفي عام 2013 تم تقسيم هيئة الخدمات المالية والأسواق المالية (FSMA) إلى هيئتين رئيسيتين هما هيئة السلوك المالي(FCA) وهيئة التنظيم التحوطي (PRA) لبنك انجلترا [35]، حيث تتولى هيئة السلوك المالي(FCA) مسؤولية الإشراف على التمويل الإسلامي في بريطانيا، وجميع المصارف الإسلامية العاملة في بريطانيا ملزمة بالحصول على ترخيص من قبل هيئة السلوك المالي (FCA)، بينما يتحمل (PRA) مسؤولية التنظيم التحوطي للبنوك والشركات الائتمانية وشركات التأمين وشركات الاستثمار الكبرى بما فيها المصارف الإسلامية[36]، وكل من هيئة السلوك المالي(FCA) وهيئة التنظيم التحوطي(PRA) تلزم البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بنفس المعايير التنظيمية المطبقة على البنوك التقليدية دون تمييز، كما تخضع المصارف الإسلامية للعقوبات والغرامات بنفس الطريقة التي تخضع لها المصارف التقليدية[37].

تجدر الإشارة إلى أن هيئة الخدمات المالية والأسواق المالية (FSMA) في المملكة المتحدة قد بادرت بعقد عدة مبادرات لتطوير معايير الشريعة المشتركة من قبل المؤسسات المالية الدولية المسؤولة عن التنظيم والإشراف على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية(IFSB)، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، بينما لم يتم حتى الآن اعتماد أي من هذه المعايير رسميا في المملكة المتحدة[38].
إذن فالسياسة التي تنتهجها السلطات التنظيمية في المملكة المتحدة عندما يتعلق الأمر بتنظيم التمويل الإسلامي ولا تزال هي :" لا عقبات ولا امتيازات خاصة" [39].

في عام 2020 تعزز بعض الشيء الإطار التنظيمي للصيرفة الإسلامية في المملكة المتحدة، وذلك بعد أن قام بنك انجلترا بتأسيس مرفق تسهيل السيولة البديلة (ALF) لتلقي الودائع متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتبدأ بممارسة نشاطها في الربع الأول من عام 2021[40]، حيث يسمح هذا الإجراء بوضع الودائع لدى البنك المركزي دون تحمل أي فائدة ربوية، وذلك لضمان قدرة المصارف الإسلامية في المملكة المتحدة بالالتزام بمعايير بازل 3 الخاصة بالسيولة[41].

**2.3 الإطار الضريبي للصيرفة الإسلامية في المملكة المتحدة**

اتخذت حكومة المملكة المتحدة عدة إجراءات جبائية لتسهيل عمليات الصيرفة الإسلامية في البلد، ويمكن حصر أهم هذه الإجراءات فيما يلي:

- إدخال تعديلات على قانون الضرائب في بريطانيا من خلال قانون المالية للأعوام 2003 و2005 و 2006، مما أزال العقبات في ممارسة رهون المرابحة والإجارة وتقليص المشاركة[42]؛
- إلغاء الضريبة المزدوجة على منتجات الرهن العقاري الإسلامي[43]، وتوسيع الإعفاء الضريبي على الرهونات الإسلامية للشركات والأفراد[44]؛
- في مارس 2006 تم إلغاء ضريبة الدمغة المزدوجة على صفقات العقارات التجارية الإسلامية ومعالجة العراقيل في معاملات التأجير المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية[45]؛
- وفي عام 2008 أعدت الحكومة قائمة بالمبادئ التي سيتم إتباعها في المملكة المتحدة عند تحديد الضرائب المفروضة على التمويل الإسلامية[46].

**3.3 الإطار الشرعي للصيرفة الإسلامية في المملكة المتحدة**

فيما يخص بمسألة الامتثال للشريعة الإسلامية وفي ظل غياب هيئة مركزية شرعية للتمويل الإسلامي في المملكة المتحدة، تقوم مؤسسات التمويل الإسلامي عادة بتعيين عالم شرعي أو تكوين هيئة إشرافية تتكون من علماء الشريعة الإسلامية، تقع على عاتقهم مسؤولية تحديد ما إذا كان المنتج أو نشاط الصيرفة الإسلامية متوافقا مع أحكام الشريعة الإسلامية أم لا [47]. إذن فالسياسة المتبعة في المملكة المتحدة هي أنه لن يكون هناك مجلس شرعي مركزي في هيئة الخدمات المالية أو في بنك انجلترا، مثل ما هو مطبق في العديد من الدول كماليزيا، لأن هيئة الخدمات المالية هي كيان تنظيمي علماني[48].

**583. التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في المملكة المتحدة**

يمكن إبراز أهم التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في المملكة المتحدة في النقاط التالية:

**- تحديات تنظيمية:** تعاني المصرفية الإسلامية في المملكة المتحدة من ضعف المعايير التنظيمية الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي المتميز، فرغم مرور أكثر من ثلاثين عاما من ظهور الصيرفة الإسلامية في المملكة المتحدة إلا أن الصيرفة الإسلامية لا تزال تخضع لنفس القوانين المنظمة للعمل المصرفي التقليدي دون تمييز ويتعلق الأمر بقانون الخدمات والأسواق المالية، وحتى وإن كانت الحكومة تهدف من وراء هذا تحقيق مبدأ التكافئ بين المصرفية التقليدية والإسلامية، إلا أن هذا الإجراء خاطئ ويؤدي إلى خلق العديد من المشاكل بين الجهات التنظيمية والمصارف الإسلامية، فالطبيعة الهندسية للصيرفة الإسلامية تتطلب تبني مناهج منضبطة بضوابط الشريعة الإسلامية وذلك حتى تراعي خصوصية العمل المصرفي الإسلامي المتميز؛

**- تحديات شرعية**: يعتبر الإطار الشرعي من أهم التحديات التي تحد وتعرقل نشاط الصيرفة الإسلامية في المملكة المتحدة، ففي ظل عدم وجود هيئة شرعية مركزية في المملكة المتحدة يمكن الرجوع إليها في حال تعدد الفتاوى، هناك تباين في الآراء حول ما إذا كانت ممارسات أو منتجات معينة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا يعني أن بعض علماء الشريعة قد يوافقون على أن بعض المنتجات والخدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية ولكن لا يوافق عليها آخرون[49]. كما تعاني المملكة المتحدة من نقص العلماء الشرعيين المؤهلين للإفتاء في مدى مشروعية معاملات الصيرفة الإسلامية؛

**- تحديات ضريبية:** تعاني المصارف الإسلامية في المملكة المتحدة من مشكلة الضريبة المزدوجة في عقود المرابحة، حيث تضررت خطط الشراء السكني نتيجة النظام الضريبي البريطاني على الملكية الذي كان سائدا، في حين لم تحدث تغيرات تتعلق بقانون المصارف والذي يحدد هوية المؤسسات المقدمة للخدمات المالية كقبول الودائع، حيث يجب أن تكون مضمونة بغض النظر عن استخداماتها المختلفة تحت الطلب أو الاستثمار[50]؛ وقد حاولت حكومة المملكة المتحدة حل هذه المشكلة من خلال تعديل قانون الضرائب لتوفير معاملة ضريبية ملائمة للتمويل الإسلامي، وقد تم ذلك لأول مرة في قانون المالية لعام 2003 والذي بلغ ذروته بتغييرات جوهرية في قانون المالية لعام 2005 تلتها تغييرات متكررة في القوانين المالية اللاحقة[51]، ومع ذلك تبقى هذه الجهود غير كافية وينبغي تعميم منح الامتيازات الضريبية لجميع صيغ التمويل الإسلامي المتواجدة في المملكة المتحدة.

**- ضعف المورد البشري**: من المعروف على نطاق واسع أن هناك نقصا عالميا في المتخصصين ذوي الخبرة في قطاع التمويل الإسلامي،والمملكة المتحدة تعاني من هذا الجانب أيضا، وعليه من الواضح أن هناك مجالا لمزيد من التعليم والتدريب للعنصر البشري في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية في المملكة المتحدة، وقد تم اتخاذ بعض الخطوات الإيجابية في هذا الشأن، وتشمل هذه الخطوات الحصول على درجات جامعية ودورات تدريبية مهنية في مجال العلوم المالية والمصرفية الإسلامية[52] .

## 584- الخاتمة:

من خلال ما سبق عرضه حول تجربة المملكة المتحدة في تقنين وتنظيم عمل الصيرفة الإسلامية، اتضح لنا مدى رغبة حكومة البلد في سبيل تكوين بيئة قانونية ملائمة وفعالة لعمل الصيرفة الإسلامية، سعيا منها في جعل لندن بوابة التمويل الإسلامي في الغرب في السنوات القليلة القادمة.

فعلى مدار 20 عاما الماضية اتخذت الحكومة بعض الإجراءات طرأت على البيئة المحيطة بالعمل المصرفي الإسلامي في المملكة المتحدة، فظهرت كيانات مصرفية إسلامية جديدة، كما تم تقديم بعض الامتيازات والإعفاءات الضريبية لمنتجات الصيرفة الإسلامية بهدف تشجيعها في البلد، لكن تبقى هذه الإجراءات غير كافية. وعليه فالصيرفة الإسلامية في المملكة المتحدة تواجهها العديد من التحديات التي تحد وتعرقل من نشاطها، لذلك ينبغي بذل مزيد من الجهود في سبيل تكوين بيئة قانونية مثلى لعمل الصيرفة الإسلامية في المملكة المتحدة.

**النتائج:** تتمثل أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة فيما يلي:

- إن السياسة المنتهجة من قبل السلطات النقدية في المملكة المتحدة فيما يتعلق بتنظيم الصيرفة الإسلامية هو "لا عقبات ولا امتيازات خاصة"، أي أنه لن يكون هناك تمييز في القوانين التي تنظم المصرفية الإسلامية، فهذه الأخيرة لا تزال تخضع لنفس القوانين المنظمة للصيرفة التقليدية دون تمييز، وإن كان هدف السلطات النقدية من اتباع هذه السياسة هو تحقيق مبدأ العدل والمساواة بين المصرفية التقليدية والإسلامية، فالذي يجهل المبادئ التي تقوم عليها المصرفية الإسلامية يعتقد أن هذا الإجراء صائب، لكن إن المتمعن للمبادئ الأساسية التي تقوم عليها المصرفية الإسلامية يجد أن هذا النهج لم يكن في صالح المصرفية الإسلامية، وحتما سيشكل لها العديد من العراقيل ويوقعها في العديد من الشبهات والمخالفات الشرعية، فالطبيعة الهندسية للصيرفة الإسلامية تتطلب وضع مناهج علمية وعملية واضحة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

- إذا كانت المملكة المتحدة لم تعارض ولم تعرقل ممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية على أراضيها، إلا أنها وبعد مرور 20 سنة من تأسيسها لأول مصرف إسلامي لم تصدر حتى الآن قانون خاص بالعمل المصرفي الإسلامي، كما فعلت العديد من الدول كماليزيا مثلا؛
- التمسنا بعض الجهود المتخذة من طرف السلطات النقدية في المملكة المتحدة في سبيل تطوير الصيرفة الإسلامية في البلد، سعيا منها في جعل لندن عاصمة التمويل الإسلامي في الغرب في السنوات المقبلة؛
- أهم التشريعات التي اتخذتها حكومة المملكة المتحدة في سبيل تقنين الصيرفة الإسلامية هو الاهتمام أكثر بالبيئة الجبائية وإهمال البيئة القانونية والشرعية، وبالتالي فالمملكة المتحدة لا تزال حتى الآن غافلة عن إعداد أهم الأطر اللازمة لعمل الصيرفة الإسلامية في أي بلد؛
- تواجه الصيرفة الإسلامية في المملكة المتحدة العديد من العراقيل والمعوقات منها ما يتعلق بالبيئة القانونية والشرعية ومنها ما يتعلق بضعف المورد البشري، وغيرها من المشاكل التي تحد من انتشارها وتطورها.

**الإقتراحات**: بناءا على النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم بعض الاقتراحات التالية:

- ينبغي على السلطات النقدية في المملكة المتحدة بذل مزيد من الجهود في سبيل استكمال بناء كل الأطر القانونية والتشريعية والجبائية اللازمة لعمل الصيرفة الإسلامية؛
- ينبغي على السلطات النقدية في المملكة المتحدة أن تعمل على دمج المعايير الدولية التي تخص تنظيم العمل المصرفي الإسلامي، كمعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة؛
- على بنك انجلترا أن يعمل على تكوين هيئة رقابة شرعية مركزية تكون تابعة له، تتولى مهمة الإشراف والرقابة على المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية، للتأكد من مدى مطابقة منتجات الصيرفة الإسلامية لمبادئ أحكام الشريعة الإسلامية والفصل في بعض المسائل الفقهية في حال تعدد الفتاوى؛
- العمل على نشر الوعي المالي لإسلامي بين أوساط المجتمعات الغربية، من خلال توسيع فتح التخصصات في المعاهد والجامعات لتدريس المواضيع التي تخص الاقتصاد الإسلامي ومختلف مواضيعه، مع الحرص على تنظيم الملتقيات والندوات التي تعنى بهذا الجانب؛
- ضرورة الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال الصيرفة الإسلامية.

**المراجـع:**

[1] الشرباصي, أحمد، المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل،1981، ص 253.

[2] Latif Madiha, A Review of islamic banking and current issues and challenges faced by islamic banks on the way to globalization, international journal of research in computer application and managment, vo 3, nu 8, 2013, p119.

[3] بن زكة سليمة، عزالدين شرون، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر – دراسة تحليلية تقييمية-، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 10، العدد 2، 2022، ص 292.

[4] بوفاسة سليمان، أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص ص 167-168.

[5] الموسوي حيدر يونس، المصارف الإسلامية آدائها المالي في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 35.

[6]داوود نعيم نمر، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، دار البداية، الأردن، 2012، ص ص 55، 56.

[7] فنازي فطيمة الزهراء، دراسة واقع الصناعة المالية الإسلامية في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية – دراسة تحليلية لمجموعة تجارب دولية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي-، الجزائر، 2022، ص 101.

[8] Saeed Akbar and all, an investigation of User perception of islamic banking practices in the United Kingdom, international journal of islamic and middle eastern finance and management, vol 5, iss 4, 2012, p 5.

[9] Khalifa H. K.Alkhalifa, the regulation of islami finance in the UK : A call for change, LES Law Review, vol 7, 2021, p 277.

[10] بن زكة سليمة، مرجع سبق ذكره، ص 293.

[11] شوقي بورقبة، هاجر زرارقي، إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية " دراسة تحليلية"، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 85.

[12] فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006، ص ص 370، 371.

[13] Financial Services Authority, Islamic Finance in the UK: Regulation and Challenges, 2007, p6.

[14] مندور عصام عمر أحمد، البنوك الوضعية والشرعية " النظام المصرفي – نظرية التمويل الإسلامي – البنوك الإسلامية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2013، ص ص 276، 277.

[15] داوود نعيم نمر، مرجع سبق ذكره، ص ص 156، 157.

[16] العزعزي شهاب أحمد سعيد، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 29.

[17] بوفاسة سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 187.

[18] Belouafi Ahmed and Chachi Abdelkader, Islamic Finance in the United Kingdom: Factors Behind its Development and Growth, Islamic Economic Studies, vo 22, no 1, 2014, p 47.

[19] Md Mahamudul hasan, application of shariah based islamic banking / financee rules in the UK: a critical analysis, international journal of acdemic, vo 3, no 1, 2018, p10.

[20] Malik Ali and all , An Analysis of Islamic Banking and Finance in West: From Lagging to Leading, Asian Sosial Science ,vo 7, n1, 2011, p180.

[21] Belouafi Ahmed and Chachi Abdelkader. Op.cit. p 48.

[22] Aqib Ali and Muhammad, Growth and Development of Islami Banking : A Global Review, Review of Applied Management and Social Sciences, vo 5, n 2, 2022, p 276.

[23] Tameme mohammed and Gaffar abdalla, does islamic finance meet the mortgage challenge in the west?:A Case study on england, review of islamic economics, vo 13, n 1, 2009, p 176.

[24] Martin Harrison, Islamic Finance the UK, Golcer Economic Report Series, 2018, p10.

[25] Aqib Ali Muhammad, An Assessment of Islamic Banking in Asia, Europe, USA, and Australia, European Journal of Islamic Finance, p 7.

[26] *The Banker,* Islamic banks struggle to gain ground in the UK, 2022, : https://www.thebanker.com/Markets/Islamic-Finance/Islamic-banks-struggle-to-gain-ground-in-the-UK?fbclid=IwAR38vDv3WvtrUggO24WTAhY-R_s2TuEoW5rp06EB8v_36Q9v1LX39W--JmI.

[27] ICD Refinitiv, Islamic finance development, 2022, p 32.

[28] European Central Bank, Islamic Finance in Europe, 2013, p 28.

[29] TheCityUK, Isamic finance: global treds and the UK market, 2022, p8.

[30] Financial Services Authority. Op. Cit, p p 7-8.

[31] Martin Harrison, Islamic Finance the UK, Golcer Economic Report Series, 2018, p 9.

[32] Financial Services Authority,Op. Cit. p 11.

[33] European Central Bank, Op.Cit. 2013, p 29.

[34] Abu Umar Faruq Ahmad and M. kabir Hassan, the Adoption of the UK finane Bill proposals on islamic finance into islamic banking in Australia, Review of islamic Economics, vol 10, no 1, 2006, p 48.

[35] TheCityUK, Isamic finance: global treds and the UK market, 2022, p9.

[36] John Dewar and Munib Hussain, The Islamic Finance and Market Law Review: United Kingdom, https://thelawreviews.co.uk/title/the-islamic-finance-and-markets-law-review/united-kingdom?fbclid=IwAR1jFZSqnypK4UiyZwBP7J0RTbBi-RmGJ9sR8u5Urk800zCyELJ4DTOb44s, 2022.

[37] Md Mahamudul hasan, Op. Cit, p 19.

[38] John Dewar and Munib Hussain, Op. Cit.

[39] Khalifa H. K.Alkhalifa,Op.Cit. p 274.
[40] TheCityUK, Op. Cit. 2022, p9.
[41] TheCityUK , Isamic finance: global treds and the UK market , 2019, p 15.
[42] Khan Mansoor and Bhatti Ishaq, Islamic banking and finance: on its way to globalization, Mnagerial Finance, vo 34, no 10, 2008, p 721.
[43] Jerzy Korzeniewski and Patrycja Melon, the development of islamic banking in the UK – A comparison of islamic and conventional banking, Ekonomia Miedzynarodowa, vo43, 2023, p 28.
[44] TheCityUK, global trends in islamic finance and the UK market, 2017, p 10.
[45] Martin Harrison, Islamic Finance the UK, Golcer Economic Report Series, 2018, p 8.
[46] TheCityUK, Op. Cit, 2022, p10.
[47] Ibid. p 11.
[48] Belouafi Ahmed and Belabes Abderrazak, Islami Finance and the Regulatory Challenge: The European Case, The Saudi- Spanish Center for islamicc Economics and Finance, 2011, p163.
[49] Financial Services Authority, Op. cit, 2007, p 16.
[50] خطوي منير، عياد هاجر، العمل المصرفي الإسلامي في بريطانيا: مقومات النجاح والتحديات، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 3، العدد 1، 2021، ص 72.
[51] Md Mahamudul hasan, Op. Cit, p20.
[52] Financial Services Authority, Op. Cit, p 17.